دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

د. إبراهيم أبو جابر

أ. إبراهيم عبد الكريم

د. بديع العابد

د. رياض حمودة ياسين

د. سامي الصلاحات

د. سلامة الهرفي البلوي

د. عبد الجبار سعيد

أ. عبد الله كنعان

أ. فادي شامية

د. محمد أكرم العدلوني

د. محمد عمارة

د. محمد عيسى صالحية

أ. محمود عواد

د. ناجح بكيرات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الحملة الأهلية لاحتفالية عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٩

الفصل الرابع

مؤسسات الوقف في القدس
النشأة والتطور

مؤسسات الوقف في القدس
النشأة والتطور

د. سامي الصلاحات

مقدمة:

إذا كانت فلسطين تشكل نموذجاً إسلامياً عريقاً في تعدد أوقافها وتنوعها بين جموع الدول العربية والإسلامية، فإن مدينة القدس هي الأخرى تعدّ اللؤلؤة الوقفية من بين مدن فلسطين وقراها، إذ تحتضن مدينة القدس أكثر من مئتي أثر وتراث إسلامي، ما بين مساجد وقباب وقصور وتكايا وزوايا ومدارس وأسبلة وأبواب ومؤسسات، تشترك في الغالب في أنها أوقاف أُقيمت منذ عشرات أو مئات السنوات، ومنها ما يصل إلى عصر النبوة الشريفة.

بل يمكن القول إن المدينة المقدسة هي مثال المدينة الوقفية في العالم، وفيها من أوقاف المسلمين وأوقاف غير المسلمين ما يؤكد، وبأحقية، أنها مهبط سماوي ومحل للرحمات والبركات. فأول أوقاف المسلمين في الفتوح الإسلامية كان في القدس وفي فلسطين، وهو وقف الصحابي الجليل تميم الداري، وهو عبارة عن منحة مُنحت له من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم[1].

كما تشير بعض الوثائق العثمانية إلى تولية الحاج بدر الدين أفندي عبد المعطي زاده نظارةَ وقف جده لأمه الصحابي عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وهو وقفٌ يعود لسنة 123هـ/740م، وأن الوقف يشمل قرية نباله (بير نبالا شمالي القدس)، وبرج عرب والمقصود به قرية لفتا، وأرض صرعى؛ مما يؤكد أن الوقف استمر عبر قرون عدة[2].

ولعل السبب الرئيسي في وجود المئات من الأوقاف والأحباس الإسلامية في المدينة المقدسة، يعود إلى جملة من العوامل الأساسية، من أبرزها:

1. وجود عشرات النصوص الشرعية (قرآن وسنة) التي تؤكد مكانة هذه المدينة المقدسة، وهي بلا شك تشكل تواتراً معنوياً في بيان عظمة المكانة الشرعية لمدينة بيت المقدس، ولعل أبرز أوقاف المدينة هو المسجد الأقصى، والذي هو أولى القبلتين

وأحد المساجد الثلاثة الذي تشدُّ إليها رحال المسلمين، كما قال تعالى ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِي بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (سورة الإسراء: آية 1).

2. احتواء مدينة بيت المقدس وما حولها أضرحة الكثير من الأنبياء والرسل الكرام، وهناك أبنية وآثار إسلامية بناها خلفاء المسلمين وسلاطينهم وحكامهم وغيرهم.

3. وجود مقامات للعديد من الصحابة، ومن أبرزهم رضي الله عنهم قبر شداد بن أوس، وقبر عبادة بن الصامت، ومن الجدير بالذكر أن عدد الصحابة المدفونين في مقبرة مأمن الله بالقدس يبلغ حوالي 13 صحابياً[3].

4. وجود العشرات من زوايا الصوفية والتكايا، فهناك: الخانقاه الصلاحية التي أنشأها صلاح الدين الأيوبي في القدس، والخانقاه الداودارية، والخانقاه الفخرية، وزاوية الشيخ بدر الدين الحسيني بظاهر القدس، وفي القدس وحدها أكثر من 15 زاوية مثل الزاوية الختنية والزاوية الجراحية والزاوية الكبكية.

5. وجود العشرات من المدارس التاريخية الأثرية الإسلامية التي أنشأها المسلمون عبر التاريخ الإسلامي، كالمدرسة المأمونيّة، ومدرسة قايتباي، ومدرسة تنكز، والمدرسة العمرية، والمدرسة الأشرفية، والمدرسة المزهرية. بل يمكن القول إن التعليم في مدينة القدس قد استمر بفضل الأوقاف، في ظلّ هجمات المغول والصليبيين على الأمة الإسلامية، ويحفظ لنا التاريخ مدرسة النصرية الشافعية، ومدرسة أبي عقبة الحنفية اللتين شكلتا مصدر الإشعاع العلمي في هذه الحقبة. وأحصى الدكتور كامل العسلي عدد المدارس الموقوفة في بيت المقدس ابتداءً من القرن الخامس الهجري حتى القرن 12 هجري فوجدها حوالي سبعين مدرسة، منها أربعون في العصر المملوكي[4]. أي أن الحركة العلمية كانت تجري بشدة في المدينة، باعتبارها حاضرة من حواضر الإسلام ومركزاً من مراكز الإشعاع العلمي والثقافي، كما أن المدينة كانت محلاً لتوافد العديد من العلماء وطلبة العلم وتنقُّلهم بين طرائقها وأكنافها.

6. وجود أعداد كبيرة من نفائس المخطوطات والكتب والمؤلفات التي تعود إلى الحضارة العربية والإسلامية.

7. اهتمام حكام المسلمين ورجالاتهم بالعمارة الإسلامية، فقد اهتم سلاطين المماليك بالقدس وأنفقوا عليها الكثير من الأوقاف، لا سيّما في مجال ترميم المسجد الأقصى، وفي أسفل القبة تمّ نقش أسماء سلاطين المماليك الذين قاموا بترميم الصخرة، منهم: الظاهر بيبرس، والعادل كتبغا، والناصر محمد بن قلاوون، والظاهر برقوق، والأشرف برسباي 836هـ/1432م، وجقمق 852هـ/1448م، والأشرف قايتباي 872هـ/1467م... وغيرهم.

فالملك العادل مثلاً ولى ابنه عيسى على فلسطين فأقام في القدس، وأنشأ المدرسة المعظمية في القدس 606هـ/1209م، ووقف لها العديد من القرى، منها قرية علا السفلى وقرية علا الفوقانية ومزرعة دير السلام. والأمير سيف الدين منجك 762هـ/1360م أنشأ مدرسة اتخذها المجلس الإسلامي مقراً له. أما السلاطين العثمانيون الذين اهتموا بالقدس فمن بينهم سليمان القانوني، والسلطان محمود، والسلطان عبد المجيد، والسلطان عبد العزيز، والسلطان عبد المجيد الثاني، والسلطان عبد الحميد الثاني، كما قام المجلس الإسلامي الأعلى بترميم قبة الصخرة في سنة 1938[5].

8. أن الحركة الوقفية في القدس كانت حركة اجتماعية بامتياز، فقد شملت كل الفئات الاجتماعية، فالمرأة كان لها نصيب واضح في التعامل مع الأوقاف، سواء كانت واقفة مثل وقف سعادات بنت سعد الدين الحاجب 893هـ/1487م أم مشتركة مثل وقف مع رجل كوقف عائشة الرومية وزوجها السيد محمد الكتبي سنة 922هـ/1616م، أم ناظرة للوقف مثل صالحة بنت خليل، التي تولت وقف جدها المرحوم فرزان، وهو وقفٌ يعود إلى سنة 1205هـ/1790م[6].

بل أشهر أوقاف النساء هو وقف خاصكي خاتون زوجة السلطان العثماني سليمان القانوني، والمعروفة بالتكية، وهو أضخم وقفية بالقدس مسجلة في المحكمة الشرعية، وتشمل هذه التكية مسجداً وعمارة كبيرة فيها مطبخ ضخم لإطعام الفقراء وحجرات لإقامة العلماء، ورباط خانة واسع، ويوجد لهذه الوقفية ثلاثون قرية ومزرعة في أربعة ألوية هي: القدس وغزة ونابلس وطرابلس.

كما أنه يوجد في القدس وقف مخصص للأرامل والمطلقات، وعلى سبيل المثال فقد أوقف الأمير الدكز على رباط النساء في القدس 730هـ/1329م.

هذه العوامل بلا شك عززت الأوقاف بطريقة مكثفة، ومن جيل إلى جيل، فكان أن تراكمت الأوقاف في المجتمع المقدسي، حتى صارت ثقافة للفرد وللمجتمع، باعتبار أن هذه الأوقاف وهي المئات من العقارات والأراضي الزراعية والبساتين كانت مخصصة للصرف على المدينة ومساجدها ودور العبادة والمدارس.

لقد شكلت ضخامة أوقاف القدس محل صعوبة لأي باحث ومتناوِلٍ لقضايا الأوقاف في فلسطين، فالدارس لأوقاف مدينة القدس يلمس معاناة البحث عند تناوله هذه الأوقاف، باعتبار أن الإحصائيات والبيانات المتعلقة بهذه المدينة مترامية الأطراف في أكثر من بلد عربي وإسلامي، بدءاً بالقدس ومروراً بالأردن وسورية ومصر وانتهاء بإسطنبول عاصمة الخلافة العثمانية، حيث إن الأوقاف كانت مسجلة في هذه البلاد أو أن الواقفين أنفسهم كانوا من هذه البلاد، أو حتى من بلاد أخرى، وربطتهم بالقدس المكانة التي احتلتها في نفوسهم وفي نفوس المسلمين عموماً.

أولاً: وضع مؤسسات الأوقاف في القدس قبل الاحتلال الصهيوني:

امتازت أوقاف مدينة القدس، قبل الانتداب البريطاني والاحتلال الصهيوني، بدعم لا محدود من قبل الدول الإسلامية المتقدمة، بدءاً بالخلافة الراشدة ثمّ الأمويين والعباسيين مروراً بالأيوبيين والمماليك وانتهاءً بالسلطات العثمانية. كما أن من تولى الإشراف على المدينة لم يتوانَ في تقديم كافة التسهيلات والدعم لأوقافها، والتي كان لها الأثر الواضح على واقع ومعالم مدينة القدس إلى وقتنا المعاصر، حتى صار الأمر للعثمانيين في القرن 16 ميلادي. فبعد أن أنهوا حكم المماليك، أصدورا قراراً بإيقاف أي بناء جديد لأي كنائس للنصارى أو معابد لليهود في المدينة خشية تغيير واقعها، مع الموافقة على ترميم وبناء القديم من أوقافها.

والذي فعله العثمانيون هو الذي قام به الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في 15هـ/636م عندما أثبت حقوق وأوقاف غير المسلمين في المدينة، مؤكداً على إسلامية هذه المدينة وتوحيدها الرباني.

ويمكن تلخيص واقع الأوقاف في فلسطين قبيل العهد العثماني بالتالي[7]:

1. إن الأوقاف في فلسطين كانت مقسمة بناء على التقسيم الإداري لفلسطين وبلاد الشام، فكانت فلسطين مقسمة إلى خمسة ألوية، وهي: صفد، والقدس، وغزة، ونابلس وعجلون، وهذه الألوية تتبع ولاية الشام. والجدول التالي يشير إلى حجم الأوقاف في مدينة القدس بالنسبة إلى باقي الألوية:

جدول 4/1: حجم الأوقاف في مدينة القدس بالنسبة إلى باقي ألوية فلسطين

اسم اللواء	عدد الوقفيات	عدد الأملاك	عدد مصادر الوقفيات	عدد مصادر الأملاك
القدس	90	11	89	17
ألوية (غزة، صفد، نابلس، عجلون).	143	81	255	91
المجموع	**233**	**92**	**344**	**108**

2. إن العديد من الوقفيات قد تمّ تدميرها بعد الاحتلال الصليبي، وتمّ الاستيلاء على البعض الآخر، لكن من المرجح أن الكثير من هذه الوقفيات قد عادت إلى أصحابها بعد الفتح الإسلامي، كوقف عبادة بن الصامت.

3. إن أنواع الأوقاف في القدس كانت متعددة ومختلفة، فمنها ما كان يُصرف على المسجد الأقصى، والآخر على الحرمين الشريفين، والآخر على جامع خليل الرحمن، وبعضها كان يُصرف على المقابر والزوايا وتعليم القرآن، بل كانت بعض القرى مخصصة للصرف على مصارف الأوقاف، كما فعل الفاتح صلاح الدين الذي تصدق بوقف على المنافع العامة بإنشاء بيمارستان (أي مستشفى) في القدس، وجعل قرية سلوان مخصصة للصرف عليها، وإن كان ناصر خسرو[8] أشار إلى وقف الفاطميين مستشفى في القدس في 437هـ/1045م.

فمن القرى التي تتبع مدينة القدس، وذكرت كأوقاف في المدينة هي: بيت جالا، وبيت صفافا، وتقوع، وبيت لحم، وبنى نعيم، وبني شجاع، وبيت ماسين، وبيت ساحور، وقبالة، وعجوّر، وعناتا، وبيت تعمر، وطيبة، وبيت سقاية، وفاعور، وعين كارم، وبيرة الكبرى، وعين قينية، وجيب الفجار، ودير عمار، ولفتا، وكفر نعمة، وحاصل، ودير السد، وعلار السفلى، وبتير، وعين سنية، وبريكات، وأم طوبى، وأبو مغيرة، ونجم، وعيساوية، وطور زيتا، وريحا، وساريس، والنجمة، وولجة[9].

ويكفي أن نقول إن العقارات التي كانت مخصصة للصرف على المدرسة الأشرفية التي وقفها السلطان المملوكي قايتباي، والتي تقع في رواق المسجد الأقصى بلغت 52 عقاراً[10].

4. إن طبيعة الأوقاف في مدينة القدس أنها "أوقاف عالمية"، بمعنى أن الكثير من الأقوام والجنسيات قد وقفوا ما يملكون في محيط المسجد الأقصى، كالمغاربة والهنود والأكراد، وحارة المغاربة خير دليل على واقع هذه المدينة.

5. إن الواقفين في مدينة القدس كانوا من فترات تاريخية مختلفة، فهناك أوقاف لأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم وأوقاف للفاطميين وأوقاف للأيوبيين، وبالتحديد صلاح الدين الأيوبي، وأوقاف لأكراد وتركمان ومغاربة، وهؤلاء كانوا يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية، من علماء وقضاة وعساكر، بل ونساء كنّ يوقفن أموالهن في المسجد الأقصى.

فعلى سبيل المثال اهتم الفاطميون بأوقاف القدس، وقد ذكر الرحالة الفارسي ناصر خسرو بأن الفاطميين وقفوا الكثير من الأوقاف على القدس، بل حتى على مدينة الخليل ومسجد إبراهيم الخليل بالمدينة، إذ تمّ وقف العديد من القرى عليه، لكن ذهب الكثير من الوقفيات بعد الحرب الصليبية. وبعضهم اتخذ القدس مستقراً فتعددت جنسيات الواقفين في القدس، كما تشير وثائق الوقف، بين هنود وتركمان وأكراد وفرس وعرب ومغاربة، فهناك زاوية للهنود في باب الأسباط، ووقف باسم سعد الله الهندي إمام المسجد الأقصى 890هـ/1485م في باب حطة، وهناك أوقاف لجميع الطوائف والمذاهب الإسلامية، ولقد تحول الكثير من أتباع هذه المذاهب إلى المذهب الشافعي لكثرة الأوقاف المحبوسة عليه[11].

6. إن واقع وطبيعة الوقف في القدس كان أيضاً متنوعاً، فليس كله عقارات وأراضٍ، بل كان هناك البساتين والقرى المثمرة المخصصة للصرف على مصارف الأوقاف، وهناك الحمامات والطواحين والأقبية وغيرها، كما أن هناك وقف نقدي، كان يُؤتى به من تركيا ومصر للصرف على مصارف الأوقاف بالقدس[12].

والأوقاف الخيرية في مدينة القدس كانت تتبع إدارياً للدولة العثمانية، في حين كانت الأوقاف الذرية تدار بشكل مستقل من خلال العائلات الفلسطينية نفسها، فهناك العديد من الأوقاف تعود للأشراف، منها وقف الشريفة ست الأشراف بنت السيد محمد على

الفقراء المساكين وعلى القراء بمدرسة أرقطاي بصفد، وبعد الانقراض تُصرف على المسجد الأقصى 901هـ/1495م، ووقف سيدي أبو بكر ولد الشريف محمد علي على أبنائه وبناته 980هـ/1572م والوقف هو مزارع في القدس.

والعثمانيون أكدوا حقوق غير المسلمين وحرية تعبدهم بدون أي موانع أو عوائق، ويُحسب للسلطان سليمان القانوني، خلال فترة حكمه (1520-1566)، أنه عزز من دعم هذه المدينة المقدسة في عصره، وأكرمها بالعطايا كما كان يفعل مع الحرمين الشريفين، فغطى الجدران الخارجية للصخرة بالبلاطات الخزفية الفاخرة بدلاً من الموزاييك، مما زاد من جمال الصخرة، فضلاً عن ترميم كل أسوار المدينة، كما منح القانوني كنيسة مرقد عيسى عليه السلام الأجراس لتعلق بها بعدما كانت حتى سنة 952هـ/1545م خالية منها.

وعزز العثمانيون دور الأوقاف في المدينة، لا سيّما في عهد سليمان القانوني الذي أنشأ تكية خاصكي سلطان التي تعدّ من أشهر أوقاف المدينة.

ومما يجدر ذكره هنا أن الأوقاف في فلسطين والقدس قُسمت إلى قسمين أساسين، هما[13]:

الوقف الصحيح: وهي العقارات العائدة لشخص ما، والتي حصل عليها بالإرث أو الشراء ثمّ أوقفها وحكم القاضي بصحة الوقف، وهذا قائم ومبتوت به في السجلات الشرعية، من خلال ما يسمى في المحاكم الشرعية بـ"الوقفية" أو "حجة الوقف"، ومن أمثلة هذا الوقف في مدينة القدس، وقف أمونة بنت صالح السعدي ووقف يوسف فرنسيس الإفرنجي وغيرهم الكثير.

وهذا النوع من الأوقاف لا يجري عليه قانون الأراضي العثمانية، وإنما يُنظر فيها من خلال آراء الفقهاء والفقه الإسلامي.

الوقف غير الصحيح: فهي الأراضي المفروزة من الأراضي الأميرية التي أوقفها الأمراء أو السلاطين، بحيث تخصص منافعها مثل أعشارها ورسومها لجهة ما، وهذا القسم موجود بكثرة في القدس أيضاً.

وهذا القسم من الوقف يتحول إلى مؤسسات وقفية تصرف في أوجه الخير المختلفة كالمساجد والمدارس والمراكز الصحية، مثل أراضي وادي قدوم وصور باهر وساريس.

وهذا النوع من الأوقاف، كان ينطبق عليه قانون الأراضي العثمانية الذي قسمها حسب منافعها العامة، وتعود عوائد هذه الأوقاف إلى الخزينة العثمانية، ومن ثمّ تصرف على جهة المصرف الوقفي كالمدارس والمستشفيات ودور الأيتام.

والأغلب من أوقاف فلسطين كان يندرج تحت هذا النوع، لأن مساحات العقارات التي كانت مخصصة للسكان ضئيلة إذا ما قورنت بالمساحات الهائلة من الأراضي التابعة للخلافة العثمانية.

فضلاً عن ذلك، كان يُخشى تحويل الأراضي الأميرية إلى ملك للأفراد حتى لا تتحول إلى حيازة شخصية، وبالتالي يتمّ حرمان الدولة من عوائدها أو منافعها.

ولعل هذه النظرة مأخوذة من تصرفات بعض السلاطين الذين حرصوا على وقف أموالهم خشية الاستيلاء عليها بعد مماتهم[14]. وكانت السلطات العثمانية تسعى إلى تجديد البراءات السلطانية المخصصة للسكان لغرض تجديد الأوقاف الخيرية، غير أنهم سرعان ما قاموا بحلّ بعضها، وإعادة منافع هذه الأراضي "الوقفية غير الصحيحة" إلى خزينة الدولة، كما كان الحال في وقف خاصكي في فلسطين. وهذه الأراضي الوقفية غير الصحيحة لم يتمّ تسجيلها في دوائر الطابو بفلسطين لأنه لم يتمّ إصدار قرار بتسجيلها من النظارة الوقفية بإسطنبول، وبقي الحال كذلك حتى خروج العثمانيين من فلسطين، وبقيت أحقية استخدام هذه الأوقاف تظهر من خلال سندات التأجير والمعاملات التي كان يُعمل بها في فلسطين[15].

هذا التقسيم الإداري للأوقاف كان متفقاً مع ما تشهده بعض الدول الإسلامية المجاورة للقدس وفلسطين من إدراج للأوقاف حسب الغرض والمصرف[16].

وتوزعت معظم الأوقاف في القدس على مبنيي الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى، يليها بالنسبة لدرجات الإفادة والكم الحرم الإبراهيمي، وبعدها ما يقع في دائرة القدس وأكنافها مثل المدارس ومبانٍ ملكية وجوامع كثيرة كانت منتشرة بالقدس بوجه خاص، بل يمكن اعتبار الوقف الذري نفسه وقفاً خيرياً إذا انقطع نسل الواقف أو تنازل أهله عنه.

وكانت إدارة المؤسسات الوقفية في القدس إبان العهد العثماني تتبع مديرية أوقاف صيدا حتى سنة 1259هـ/1843م، وهي السنة التي تمّ فيها تشكيل أول مديرية مستقلة

لأوقاف سنجق القدس، وعرفت بمديرية عموم الأوقاف، وكان يطلق على مديرها مدير عموم الأوقاف بالقدس الشريف[17].

وكانت مهمة هذه المديرية الإشراف على الأوقاف وإرسال تقارير سنوية مرفقة مع عائدات الأوقاف إلى إسطنبول عاصمة العثمانيين، ليقوم بعد ذلك القائمون على الأوقاف بإرسال المبالغ المناسبة لسد احتياجات هذه المديرية.

وفي أواخر العهد العثماني تعرضت فلسطين لحالة من عدم الاستقرار حيث غزتها جيوش نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte سنة 1799، كما سيطرت عليها جيوش محمد علي باشا (1831-1840)، وضعفت قبضة الدولة العثمانية على مناطقها مما فتح المجال لتدخل الدول الأوروبية ومحاولات الهجرة والاستيطان اليهودية الصهيونية. وتزخر دور الوثائق، خصوصاً المصرية، بما يثبت المحاولات اليهودية المستمرة بالاستيلاء على الأرض المقدسة وأوقافها[18].

واستمرت فلسطين تحت المناوشات والضغوط حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي انتهت إلى الاحتلال البريطاني لجنوب ووسط فلسطين ودخول القدس في 1917/12/9م الموافق 24 صفر 1336هـ، ولتكون هذه المدينة تحت الإدارة البريطانية حتى قيام الكيان الصهيوني في 1368هـ/1948م.

كان البريطانيون على دراية واسعة بأهمية الوقف، فأصدروا عدة قرارات بشأن تنظيم الأراضي والحد من آليات الاستفادة من الأوقاف. فعلى سبيل المثال طلب وزير الخارجية البريطانية اللورد كرزون Lord Curzon استشارة رئيس المنظمة الصهيونية حاييم وايزمن بخصوص القانون المقترح بشأن الأراضي في فلسطين، فكان ردّ الأخير على أهمية إيقاف أي إنشاء لأوقاف جديدة، وذلك لكي يكون للحكومة دور أكبر في السيطرة على الأراضي المنتشرة والشاسعة، وأن يكون لليهود كأفراد دور في الاستيطان وشراء الأراضي.

وقد أخذت سلطات الاحتلال البريطاني بهذا الرأي في 1919/9/13 كما جاء في تقرير الكولونيل فرنش Colonel French، وما جاء في كلام السيد غاربت Garbett الذي قال: "إن المنشور يجب أن لا يتضمن ترتيبات لأراضي الأوقاف، وهي المسألة التي قد تؤخر إنشاء حكومة فلسطين المستقبلية دون عناء"[19].

وفي سنة 1920 صدر قانون انتقال الأراضي، والذي أشار في أحد بنوده إلى إيقاف إنشاء أوقاف جديدة، ولما توجس اليهود من أن تكون الأوقاف عاملاً أساسياً في بقاء الأراضي والعقارات في أيدي العرب، لجأوا وبالتعاون مع المندوب السامي البريطاني إلى إصدار قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران في 1925/5/15، الذي يقضي باستملاك الأراضي لغرض تخصيصها للجيش وقوة الطيران، ولو كانت هذه الأراضي أراضٍ وقفية، فيعطى المتولي قيمة هذه الأرض، ويُدفع ثمنها إلى صندوق الأوقاف باسم الوقف المختص[20]. ثمّ ازداد الأمر سوءاً بصدور قانون نزع الملكية سنة 1926 الذي يقضي بنزع ملكية أي أرض لصالح المشرع البريطاني لغرض المنفعة العامة. علماً أن الأوقاف في الشريعة الإسلامية لا تُباع ولا توهب، وإنما عمد الفقهاء إلى صيغة الاستبدال بناءً على توجيه النُظار والمتولين.

وكانت الأوقاف في القدس معرضة أحياناً للغصب وسوء الاستخدام من قبل بعض النظار الذين تولوها وعملوا على الإشراف عليها، ومع مرور الوقت صارت بعض الأوقاف غير المسجلة تتحول إلى أملاك خاصة بأسماء المشرفين عليها، إلا أنه بعدما أصدرت حكومة فلسطين سنة 1934 قانون انتقال الأراضي والعقارات، دأبت مؤسسة الأوقاف إلى العمل على تسجيل عقاراتها وأراضيها، ونُذكر أنه تمّ حصر 212 معاملة لإصدار كواشين لوقفيات القدس في تلك السنة[21]. وبسبب عدم وجود خرائط ومسوحات لغالبية العقارات الوقفية بالقدس، الأمر الذي أدى إلى تأخير تسجيل بعضها؛ عمدت مديرية الأوقاف إلى التعاون مع المساح القانوني السيد جمال أفندي هاشم لإجراء المسوحات على هذه العقارات. وكانت العقارات تُسجل بأسماء متولِّي الأوقاف باعتبار أن القانون يُسجل بأسماء الأشخاص وليس الجهات الاعتبارية كالأوقاف، ولم تعطَ خصوصية لجهة الأوقاف، لأن تسجيل الأوقاف بأسماء الأشخاص، وإن كانوا على درجة عالية من النزاهة والأمانة، قد يؤدي إلى ضياعها في حال تمّ توارثها كبقية من الميراث المخصصة للذرية، وهذا ما حدث فعلاً عندما كانت تُؤجر الأوقاف على طريقة الحكر، أو عن طريق آخر ورثة للناظر عند موته ما لم يُبيَّن ذلك.

أما إيرادات الأوقاف في القدس فتتمحور حول عدة مصادر من أبرزها الأعشار الوقفية، والعُشر هو زكاة المحصولات أو حصة تُقدّر على حاصل الأرض وغلتها تصرف للدولة العثمانية، من خلال حصة من عشرة حصص، أو حصة من ثماني من حصص، أي 12.5% من إجمالي ناتج الأرض، وكان هذا الريع يدعم خزينة الدولة

العثمانية، ثمّ صار الأمر يتمّ لحكومة الاحتلال البريطاني التي أدركت أهمية هذه الإيرادات وعظمتها. حتى أن المحتل البريطاني عمل على تعديل قانون ضريبة العُشر المعدل في 1920، وأعطى صلاحيات للأشخاص لجباية بدلات الأعشار ثمّ صرفها من خلال مبلغ متفق عليه للسلطات البريطانية، حيث بلغت قيمة الأعشار المجباة في سنة 1920/1919 بحدود 21 ألف جنيه مصري، وخصمت السلطات البريطانية 850 جنيهاً مصرياً بدل رسوم تحصيل[22].

وكان لبعض الأسر الفلسطينية المشهورة والمقيمة بالقدس دور بارز في عمليات الوقف الذري أو الخيري، ولعل الجدول التالي يشير إلى ذلك بقوة[23]:

جدول 4/2: دور العائلات الفلسطينية في عملية الوقف

الأسرة	عدد الوقفيات	النسبة المئوية
الدجاني	6	%4.34
الحسيني	10	%7.24
الخالدي	5	%3.59
العلمي	3	%2.15
الجاعوني	5	%3.59

ويبين الجدول التالي وجوه الإنفاق الخيري وعدد الأوقاف في مدينة القدس[24]:

جدول 4/3: عدد الأوقاف في القدس ووجوه الإنفاق

الموقف عليه	عدد الأوقاف	النسبة المئوية
مبنى الصخرة المشرفة	96	%47.52
مبنى المسجد الأقصى	21	%10.39
خليل الرحمن	7	%3.46
الجوامع	6	%2.97
الزوايا	22	%10.89
المدارس	17	%7.42
البيمارستانات	12	%5.94
الخوانق	4	%1.98
المقامات	4	%1.98
خاصكي سلطان	7	%3.46
السُّبل	3	%1.48
الرواق المنصوري	1	%0.49
الصدقات الحكمية	2	%0.99

والخلاصة التي نراها هنا، إذا أردنا أن نحدد النشاط الوقفي في مدينة القدس أو حتى في فلسطين بصورة عامة، فإننا نعتقد أن المدينة كانت محلاً لاستقطاب الأوقاف منذ فجر الإسلام، وتعززت مكانتها مع الدول الإسلامية التي تناوبت على حكمها، ولا نبالغ إذا قلنا إن أوقاف القدس كانت الأوقاف الأبرز والأكثر وضوحاً من أي مدينة فلسطينية، بل وشكلت الأوقاف فيها بريعها وغلاتها نموذجاً للصرف على باقي مؤسسات المجتمع المدني ومصارف الوقف.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن ثقل مركز الأوقاف في فلسطين كان في مدينة القدس للاعتبارات السابقة التي ذُكِرت، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الأوقاف في فلسطين تمثل 16% أو 17% من مساحة فلسطين الكلية، فإذا كانت مساحة فلسطين تبلغ حوالي 27 ألف كيلو متر مربع، فإن مساحة أراضي الوقف الخيري تبلغ نحو 4,320 كيلو متراً مربعاً موزعةً في أنحاء فلسطين، بمعنى أوضح بإمكاننا القول إن هناك دونماً من أصل 16 دونماً من أملاك الدولة، هو ملك للوقف الإسلامي، فضلاً عن الأعشار، وهو الوقف الذي يأخذ عُشْر ريع الأراضي المعشرة، أو زكاة المحصولات أو غلاتها، وهو نظام كان معمولاً به في العصر العثماني، حيث تلزم الدولة ضريبة على المحصولات الزراعية تدفع لخزينة الدولة[25].

ثانياً: وضع مؤسسات الأوقاف في القدس بعد الاحتلال الصهيوني:

لقد استفادت المدينة المقدسة من الدعم الإسلامي اللامحدود، ومن منح المسلمين وعطاياهم للأوقاف، حتى إن معظم أراضي مقابر الطوائف الدينية غير الإسلامية في القدس في الفترة العثمانية كانت ملكاً للمسلمين أو جارية في أوقافهم ومؤجرة لمدة زمنية متفاوتة للطوائف لدفن موتاهم، كمقبرة اليهود في رأس العمود بقرية سلوان في وقف الصلاحية، وكانت هناك مقبرة القرائين جارية في وقف الشيخ الثوري، ويوجد مقبرة للأرمن مستأجرة من وقف الشيخ الثوري أيضاً[26]. ولكن ما إن جاء البريطانيون والصهاينة حتى قاموا بعمل العكس، حيث أخذوا كل الحقوق ومنعوا أوقاف المسلمين من الانتشار، بل واستولوا عليها عياناً وجهاراً.

لقد كان الانتداب البريطاني مدخلاً مهماً لتسهيل استيلاء الصهاينة على أوقاف فلسطين عموماً، والقدس خصوصاً.

فعند اكتمال السيطرة البريطانية على كامل التراب الفلسطيني سنة 1918، تمّ تشكيل مجالس وقفية أخرى في نابلس وعكا على غرار ما تمّ في القدس سنة 1919، ليكون بذلك واقع المجالس الوقفية المُشَكَّلة في فلسطين ثلاثة، أولها في القدس، ثمّ في عكا ونابلس.

لكن مع التحول الذي أعلنه المحتل البريطاني بتحويل إدارته من الإدارة العسكرية إلى المدنية في 1920/7/1، تمّ تشكيل "لجنة الأوقاف العامة"، المكونة من سبعة أعضاء بريطانيين وثمانية من المسلمين، ويرأس هذه اللجنة المندوب البريطاني، وكانت مهمتها الإشراف على عموم الأوقاف في فلسطين، وتدقيق حساباتها وميزانياتها العامة.

لكن بعد عقد اجتماع بالقدس بين مجموعة من العلماء والأعيان والمندوب البريطاني وعدد من كبار موظفي الحكومة في 1920/11/9، والتوصية بضرورة أن يكون للمسلمين دور أكبر في الإشراف على شؤونهم الإسلامية وأوقافهم، وافقت حكومة الاحتلال البريطاني على تشكيل لجنة لإعداد قانون بشأن إدارة الأوقاف الإسلامية، وفي أوائل آذار/ مارس 1921 أتمت اللجنة عملها، وأصدر المندوب البريطاني في 1921/3/12 نظاماً يقضي بتشكيل مجلس إسلامي أعلى يشرف على الأوقاف وسائر الأمور الشرعية في فلسطين. وفي 1921/12/20 أصدر المندوب السامي البريطاني نظاماً خاصاً جديداً بإنشاء المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى.

وفي 1922/1/9، ولدورة امتدت لمدة خمس سنوات، تمّ تشكيل هيئة المجلس برئاسة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني، وبعضوية الأعضاء:

1. عبد اللطيف صلاح عن نابلس
2. المفتي الشيخ محمد مراد عن حيفا.
3. عبد الله الدجاني عن قضاء يافا.
4. الحاج سعيد الشوا عن لواء الجنوب.

وكان مقر هذا المجلس في المدرسة المنجكية المجاورة للمسجد الأقصى، وكان له دور كبير في تعيين موظفي الأوقاف في عموم فلسطين، أما في حال عزل أي موظف فكان يجب أن يتم إعلام الحكومة. فضلاً عن ذلك، كان يتعين على المجلس إقرار الميزانيات الخاصة بإدارات الأوقاف في عموم مناطق فلسطين.

يوجد عدة دوائر تتبع المجلس، من أبرزها مديرية الأوقاف العامة، ومهمتها تنفيذ قرارات المجلس بخصوص الأوقاف، ومتابعة حالها في المناطق الفلسطينية، وتتكون عادة من مدير الأوقاف العام، ووكيل مدير الأوقاف، ومأمور الأوقاف ومساعد له، وكانت تتبع لهذه المديرية الإدارات التالية[27]:

1. إدارات الأوقاف المحلية: حيث إن المجلس كان يعمل بصورة إشرافية، ويترك مزوالة العمل في المناطق الفلسطينية إلى الإدارات المحلية، وهي (القدس، والخليل، ونابلس، وعكا، وغزة، ويافا).

وفي هذه المناطق، كانت هناك لجان عمل تشمل على الغالب رئيساً، ومأمور أوقاف، وأعضاء من المنطقة نفسها، وينصب عملها على الإشراف على أوقافهم المحلية، وجباية الريع الوقفي.

وكانت جباية الريع الوقفي تأخذ حظاً وافراً من اهتمام المجلس، كما هو الحال في باقي الدول العربية، حيث إن مورد الأوقاف من أهم الموارد المالية فيه، لذا ليس من الغريب أن يكون وزير الأوقاف في الدول المجاورة لفلسطين معنياً بمتابعة زيادة الريع الوقفي وجبايته[28].

ومع ذلك فإن معضلة الأوقاف في البلاد العربية هي أنها كانت مستغلة بصورة كبيرة، بحيث إن الكثير من الأملاك الوقفية كانت غير مستثمرة بالصورة الصحيحة أو كان ريعها زهيداً جداً مقارنةً بأسعار السوق المعتادة[29].

2. ديوان المحاسبات: وهو مختص بعملية الحسابات المتعلقة بالأوقاف وجباية الريع العام.

3. دائرة الهندسة: ومهتمها الكشف على مساحات الأراضي الوقفية، وبناء مشاريع الأوقاف في القرى والمدن، وترميم البنايات والإنشاءات الوقفية. ويُذكر أن المندس توفيق الجيوسي أول من تولى مهام مهندس أوقاف[30].

4. دائرة المعارف الأهلية: وكان جزء من عملها جباية إيرادات الأوقاف.

5. دائرة تفتيش المدارس الإسلامية: وكان جزء من مهامها أيضاً متابعة خرائط أراضي الأوقاف والتواصل مع المساحين لرسمها وتسجيلها رسمياً في دوائر الطابو.

وبعد وفاة موسى كاظم الحسيني زعيم الحركة الوطنية سنة 1934، صارت الزعامة للمفتي الحاج أمين الحسيني الذي قاد اللجنة العربية العليا وقاد الحركة الوطنية الفلسطينية التي أعلنت الإضراب في 1936/4/20، وقد أدت المعارضة المكشوفة للمفتي إلى قيام الحكومة البريطانية بعزله عن رئاسة المجلس الإسلامي وحل المجلس بتاريخ 1937/9/30، وحاولت القبض على المفتي لكنه هرب إلى خارج فلسطين. وبذلك خسرت أوقاف فلسطين مفتيها ورئيس مجلسها، مما حدا بالمحتل البريطاني إلى تشكيل لجنة تدير المجلس الإسلامي والأوقاف، واستمر هذا الحال حتى خروج المحتل البريطاني.

يمكن القول إنه بعد انتهاء العصر العثماني، صار واقع الأوقاف مبهماً وغامضاً في فترة الانتداب البريطاني، إلى أن تجلى بوضوح في فترة الاحتلال الصهيوني، إذ بدأت به ومن خلاله عمليات الاستئصال والسرقة في وضح النهار لكل الأوقاف، لا سيّما الوقف الإسلامي وهو الوقف الأكثر ضخامةً وتنوعاً ودخلاً للريع في المدينة.

وكان الحدث الأهم في صبيحة يوم الخميس الموافق 1969/8/21 هو إحراق المسجد الأقصى، على يد مسيحي متطرف اسمه مايكل دينس روهن Michael Dennis Rohan، وهو استرالي، حيث تمّ إحراق الجامع القبلي الذي سقط سقف قسمه الشرقي بالكامل، كما احترق منبر نور الدين زنكي الذي أمر ببنائه قبل تحرير المسجد الأقصى من الصليبيين، وقام صلاح الدين الأيوبي بوضعه داخل المسجد بعد التحرير.

إن احتلال الصهاينة لأبرز أوقاف المسلمين، وهو المسجد الأقصى، جعلهم يدخلون هذا الوقف جهاراً نهاراً بزعم حمايته وضبط الأمن. وقد تعرضت الممتلكات الوقفية في القدس إلى اعتداءات متكررة من قبل السلطات الصهيونية، من أبرزها[31]:

1. **استهداف الأراضي الوقفية مباشرة:** إذ يصل مجموع المساحة الوقفية للأراضي في منطقة القدس إلى 307,303 دونمات.
2. **دور الأيتام:** إذ يوجد 11 داراً موقوفة في القدس من مجموع 71 داراً.
3. **المقامات الأثرية:** هناك ثلاثة مقامات أثرية في القدس وحدها.
4. **المدارس الوقفية القديمة:** ويوجد في القدس نحو خمس مدارس قديمة ذات طابع أثري، ومعظمها تحول إلى مساكن، وبعضها قام الاحتلال بهدمه وإزالته.

وعمدت قوات الاحتلال إلى سلسلة من الإجراءات للحد من الأوقاف المقدسية، من أبرزها مواصلة مصادرة الأراضي، وبما أن الأوقاف هي في الأغلب الأعم عقارات وأراضٍ وبيوت وبساتين، فقد مسّها هذا الظلم. وللتدليل على نموذج وقفي ما زالت آثاره بادية للعيان، نذكر وقف مقبرة مأمن الله في القدس[32]. فالمقبرة هي وقف بامتياز، بأرضها والقبور التي فيها، وتقع في ظاهر بيت المقدس من جهة الغرب، وضمت رُفات بعض صحابة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وشهداء هذه الأمة الذين جاؤوا من بلاد بعيدة للدفاع عنها، وفيها علماء وفقهاء وقضاة ومصلحين وغيرهم ممن شملتهم رحمة الله، وعاشوا في هذه المدينة المقدسة. إلا أن العدو الصهيوني، بسياسة مصادرة الأراضي التي انتهجها، صادر هذه المقبرة الوقفية، بزعم أنه ينوي إقامة ما يسمى "متحف التسامح في مدينة القدس".

ويؤكد تقرير أن المسلمين أقاموا في 1926/7/14 فندقاً، أُطلِق عليه اسم فندق بالاس Palace Hotel، وصار أشهر فندق في بيت المقدس للسائحين والزوار، وكان ريعه يذهب لتغطية مصروفات هذه المقبرة، لكن سرعان ما انتهى أمر هذا الفندق بعد اعتداء السلطات الصهيونية على عقارات المدينة المقدسة.

ولم يتبقَ لأرض المقبرة الوقفية سوى 19 دونماً من أصل 200 دونماً، بعدما قام العدو الصهيوني سنة 1967 بتحويل جزء كبير من المقبرة إلى حديقة عامة سميت بحديقة الاستقلال، وفي أواخر سنة 1985 أنشأت وزارة المواصلات موقفاً للسيارات على قسمٍ كبير منها.

ولعل عدم احترام الصهاينة للأوقاف الإسلامية، والتعجل في مصادرتها ووضع اليد عليها جاء من خلفية أن هذه الأوقاف هي بالحقيقة آثار وهوية وملكية تثبت أن هذه الأرض إسلامية بقدم أوقافها، بل والأموات المسلمين الذي أكدوا بدمائهم وقفية هذه الأرض.

ومن الإجراءات التي قام بها الاحتلال الصهيوني ضدّ أوقاف المدينة المقدسة، أنه مارس سياسة الجدار العازل، فأقام جداراً عازلاً يلف المدينة المقدسة من كل الجهات بحجة الأمن، وهو في الحقيقة إعلان حرب على أوقاف القدس، ومنع إقامة أي وقف إسلامي يعزز المدينة عربياً أو إسلامياً.

ومن السياسات والإجراءات التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي كذلك، تحويل الأوقاف الإسلامية إلى أوقاف يهودية بحكم قوة الاحتلال والسلاح؛ فحارة المغاربة هي

حارة وقفية بامتياز، كانت للمسلمين المغاربة الذين يزورون بيت المقدس، إذ جاء في نصّ وقفها: "لا يبطله تقادم دهر، ولا يوهنه اختلاف عصر، كلما مرّ عليه زمان أكده، وكلما أتى عليه أوان بينه وسدده"[33].

وبعد احتلاله الأول للقدس في سنة 1948، قام المحتل الصهيوني بوضع اليد على غربي القدس وعلى أوقافها لا سيّما في قرية عين كارم. ثمّ قام بعد احتلاله شرقي القدس سنة 1967 بإجلاء سكان حي المغاربة في 1967/6/10، وهدم الحي، ثمّ حوله إلى ساحة لليهود للصلاة والتعبد عند حائط البراق أو "المبكى"، كما يسمونه.

وفوق كل هذا، يحاول العدو، ومن خلال الجماعات اليهودية المتعصبة، الاعتداء على المسجد الأقصى، وهو وقف إسلامي بامتياز، لبناء ما يسمى الهيكل الثالث على أنقاضه، إذ يلحظ على جنوده دخولهم صباح مساء ساحات المسجد الأقصى بحجة الأمن. وكل هذه المحاولات تأتي لتفريغ المدينة من مضمونها العربي والإسلامي، وإقامة المشروع الصهيوني الاستراتيجي، وهو جعل مدينة القدس سنة 2020 مدينة يهودية.

الوضع المالي لأوقاف القدس:

نظراً لكثرة الأوقاف وتنوع أغراضها واختلاف أحجامها، يمكن القول إن مدينة القدس استفادت بلا شك من الريع الذي كان يقدم لها من أوقافها، وهذا ما أدركه المحتل البريطاني ثمّ المحتل الصهيوني. ويتبين لنا بالأرقام أن الغلة التي كانت تأتي من الأوقاف كانت كبيرة، فضلاً عن أن أصول الأوقاف المقدسية يتجاوز بلغة الأرقام والحسابات ملايين الدولارات. فالغلة الوقفية بالقدس كانت تتم متابعتها وتؤخذ من عدة طرق، وهي[34]:

1. الدفاتر والحسابات:

وهي طريقة قديمة استخدمها المجلس الإسلامي الشرعي منذ سنة 1926 وبقيت حتى سنة 1948، وكانت حسابات دائرة الأوقاف تشمل 14 حساباً، فبلغ المقبوض مثلاً في سنة 1934 حوالي 274,698 جنيهاً.

2. الدورة المستندية:

وهي الخطوات المتتابعة التي يمر بها المستند المالي من البداية وحتى النهاية، بحيث إذا ما تمّ التجاوز عن إحدى الخطوات فإنه دليل على حدوث مخالفة مالية.

3. إيرادات الدائرة الوقفية الداخلية:

وهي التي تحصّل من خلالها إيجارات عقارات الأوقاف، والأحكار[35]، أو مبالغ الإشراف على الأوقاف الذرية وهي 10%، أو ما يتم استلامه من رسوم دخول المسجد الأقصى من قبل السياح الأجانب.

4. نفقات وإيرادات الدائرة في الموازنة الحكومية:

إذ إن النفقات التشغيلية كانت تأتي من الحكومة الأردنية، باعتبارها مشرفة على أوقاف القدس بناءً على ترتيبات إدارية تمت خلال احتلال الصهاينة للقدس سنة 1967.

5. التقارير والقوائم المالية:

وهي خلاصات الحساب الشهري، وهو ميزان المراجعة في المحاسبة المالية، وفي نهاية العام يتم تجميع خلاصات الحسابات الشهرية، لكي يتم الحصول على خلاصة الحسابات السنوية.

6. الوقف:

والأغلب الأعم أنه كان يتم استثمار الأوقاف عن طريق صيغة تقليدية وهي الإيجار، فكانت تطبق هذه الصيغة الاستثمارية على العقارات الوقفية في القدس، كما هو وارد في الجدول التالي[36]:

جدول 4/4: بدل الإيجار السنوي لعقارات وقفية في القدس سنة 1998

النوع	العدد	بدل الإيجار السنوي (بالدينار الأردني)
سكن	223	23,532
دكان	380	102,813
مخزن	64	19,133
مدرسة	3	4,470
مستشفى المقاصد	1	110
بنك	2	21,354
أرض	7	1,272
فندق	5	18,345

7. الحكر:

وهذه الصيغة كانت مفيدة للأوقاف في حال خراب العقار أو عدم الانتفاع به، فيرى القاضي بجواز أن يُستغل العقار ويُعطى مقابل ذلك أجرة مقدمة وأخرى مؤجلة. بيد أن هذه الصيغة على ما فيها من تنشيط للعقارات الوقفية كانت مدخلاً لضياع الأوقاف، واستغلالها ونقلها إلى أملاك خاصة، خصوصاً وأن القدس تعرضت لاحتلال لم يبقِ ولم يذر؛ فصارت أوقافها بيد أناس، والبعض منهم للأسف استغل غياب المؤسسة الوقفية، فحول ملكية هذه الممتلكات الوقفية من خلال صيغة الحكر إلى ملك خاص.

وفي سجلات الإدارة الوقفية بالقدس، نرى أنه بعقد الحكر تمّ الحصول على 252 جنيهاً أو 453 ديناراً أردنياً من أحكار وقفية بالقدس بلغت 638 حكراً[37].

8. الأعشار:

وهي زكاة محصولات الأراضي، وهي صيغة مالية لغرض جباية الأراضي المنتجة، وفي بيانات المجلس الإسلامي الأعلى تبين أنه في الفترة 1925-1947 بلغت نسبة قيمة الأعشار إلى مجموع الواردات 50.7%، مما يعني ثروة مالية كبيرة للأوقاف[38]. وبالمحصلة، يمكن أن نرى، ومن خلال وثائق المجلس الإسلامي الأعلى، أن وارداته في الفترة 1925-1947 كانت في تصاعد؛ كما يظهر في الجدول التالي، بالجنيه الفلسطيني[39]:

جدول 4/5: واردات المجلس الإسلامي الأعلى وقيمة الأعشار والإيجارات فيها

السنوات	الأعشار	الإيجارات	واردات مختلفة	مجموع الواردات
1925	28,312	13,900	6,305	48,517
1930	31,950	19,100	20,647	71,697
1935	45,415	15,312	16,496	77,223
1940	34,606	16,551	12,122	63,279
1947	30,000	32,089	60,258	122,347

وكانت أوقاف المدينة تزداد عدداً وتتنوع عطاءً في حال ازدادت قوة المسلمين وتضاعفت، وأصبحت حواضرهم ومنها مدينة القدس منارة علم وحضارة للآخرين، في المقابل، كانت أوقافها تتراجع عطاءً في ظلّ الفساد الإداري والفوضى والحروب، وضعف قوة المسلمين في إحكام قبضتهم عليها. كما حصل فترة الاحتلال الصليبي

حيث تمّ طمس الهوية الإسلامية ومصادرة كل الوقفيات والمنافع العامة، أما الفوضى وسوء الترتيبات الإدارية فإن آخر العصر العثماني شهد اضطراباً وسوء إدارة واضحة على مختلف المجالات ومنها ترتيبات الأوقاف، من خلال التلاعب بالإيرادات الوقفية، والاستيلاء على الأصول الوقفية من خلال النّظار والمتولين، وازداد الأمر سوءاً بدءاً من الاحتلال البريطاني وحتى الاحتلال الصهيوني.

خاتمة:

بعدما تعرفنا، ولو بصورة موجزة، على المسار التاريخي لنشأة الأوقاف وتطورها في مدينة القدس، نقف هنا لنختم دراستنا هذه بأهم التوصيات والنتائج، وهي:

- إن الأوقاف في فلسطين والقدس نشأت مع نشوء الدعوة الإسلامية، وبدأت مع بداياتها، فأول الأوقاف هو المسجد الأقصى، وقد ثبت ذلك بحجية قرآنية في الآية الأولى من سورة الإسراء.
- إن بعض الأوقاف في فلسطين والقدس لها من التاريخية والعطاء ما يجعلها باقية إلى الآن، كوقف تميم الداري، ووقف بعض الصحابة والمدارس والتكايا، بالرغم من الاعتداءات الصارخة للعدو الصهيوني.
- هناك عدة عوامل شرعية وتاريخية وحضارية جعلت من مدينة القدس محلاً بارزاً يوقف المسلمون من خارجها أوقافهم وأحباسهم عليها.
- شكلت الأوقاف جزءاً أساسياً من الهوية المقدسية للمجتمع الفلسطيني وللتراث والتاريخ والعادات، حتى إننا لا نستطيع أن نصف مفردة مقدسية بدون السؤال عن علاقتها بالأوقاف.
- إن العطاء الوقفي الحضاري الذي كان سائداً في مدينة القدس يكشف عن الدور الحضاري للأوقاف في دعم المجتمعات والأفراد، فالوقف المقدسي كان نموذجاً فريداً لطبيعة الوقف الإسلامي على مدار التاريخ الإنساني.
- شكلت الأوقاف الإسلامية بجانب أوقاف الآخرين في مدينة القدس تعايشاً سلمياً حضارياً كان هدفها الرقي بالإنسان وعمارة الأرض.

- على الرغم من العطاء الهائل الذي حصلت عليه المدينة المقدسة من الأمويين والعباسيين والأيوبيين والمماليك وانتهاءً بالعثمانيين من العطايا والأوقاف والمِنَح، وجدت حركة استئصالية عدوانية بدأت منذ الانتداب البريطاني إلى الاحتلال الصهيوني.
- كان للمجلس الإسلامي الأعلى دوراً أساسياً في حماية الأوقاف خلال فترة الانتداب البريطاني وبدايات الاحتلال الصهيوني، فضلاً عن دوره الإداري في تطويرها وتنمية أصولها وغلاتها.
- أخيراً، ما زال الصراع على الأوقاف في القدس مستمراً إلى يومنا هذا، لكن هناك نهضة وقفية إسلامية بدأت بالسريان في جسد الأمة، أصاب بعض شررها أهل فلسطين، الذين ما زالوا يتنادون لحماية أوقافهم والعمل على تطويرها وتنميتها بشكل مؤسسي.

الملاحق

قبر الصحابي شداد بن أوس بالقدس

دخول الجنود الصهاينة ساحات المسجد الأقصى

مقبرة مأمن الله

جعل مقبرة مأمن الله مكباً للنفايات والقاذورات والأوساخ

هوامش الفصل الرابع

[1] ويعدّ هذا الوقف الإسلامي الأول في فلسطين، الذي أوقفه الرسول، صلى الله عليه وسلم، مرتين في مدينة الخليل على تميم الداري وإخوته (وهم من لخم) مرة قبل الهجرة ومرة بعدها، وذلك كبشارة نبوية إعجازية تؤكد على هوية فلسطين الإسلامية قبل فتحها في عهد الخليفة عمر بن الخطاب. ففي المرة الأولى التي وفد فيها الداريون، سألوا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أرضاً، فدعا بقطعة أدم (جلد) وكتب لهم كتاباً نسخته: "بسم الله الرحمن الرحيم... هذا كتاب ذكر فيه ما وهب رسول الله للداريين، إذا أعطاه الله الأرض، وهب لهم بيت عيون وحبرون والمرطوم وبيت إبراهيم، ومن فيهم إلى الأبد... شهد عباس بن عبد المطلب وخزيمة بن قيس وشرحبيل بن حسنة وكتب". ولما هاجر الرسول، صلى الله عليه وسلم، إلى المدينة قدم عليه الداريون، وسألوه أن يجدد لهم الكتاب فكتب ما نسخته: "بسم الله الرحمن الرحيم... هذا كتاب من محمد رسول لتميم بن أوس الداري: إن له قرية حبرون وبيت عينون، قريتهما كلهما وسهلهما وجبلهما وماءهما وحرثهما وأنباطهما وبقرهما، ولعقبه من بعده، لا يحاقّه فيهما أحد، ولا يلجهما عليهم أحد بظلم. فمن ظلم وأخذ منهم شيئاً فإن عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين". وتميم بن أوس بن خارجة أبو رقية الداري انتقل إلى الشام بعد قتل عثمان، ونزل بيت المقدس وكان إسلامه سنة تسع، ولم تكن "فلسطين" يومئذٍ بأيدي المسلمين، بل كانت بأيدي الروم، فأقطعهم الرسول، صلى الله عليه وسلم، إياها بعد أن يفتحها الله عليه. فيكون هذا كالبشارة من النبي صلى الله عليه وسلم بفتحها. ولما فتحت في عهد عمر وفّى بوعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأوقفها تميم على ذريته وعلى خيرات حددها، فهو أول وقف في الإسلام في أرض فلسطين، وقد ذكر محمد بن أحمد المقدسي في كتابه **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**: "... وجود دار ضيافة دائمة مع خباز وطباخ وخدام يقدمون العدس بالزيت لكل حاجّ أو زائر يمر بمدينة الخليل، وهذه الضيافة والإطعام من وقف تميم الداري رضي الله عنه". انظر: أحمد آق كوندوز، وثيقة تعرض لوقف نبوي في فلسطين ومفهوم الطابو ومسح الأراضي في الدولة العثمانية، ترجمة عامر الهنيني، نقلاً عن: www.osmanli.org.tr.

[2] زبيدة محمد عطا، **عروبة القدس من واقع وثائق الأوقاف المقدسية** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2007)، ص 41.

[3] انظر: مصطفى عبد الغني، **الأوقاف على القدس قبل الاحتلال الإسرائيلي وبعده** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007)، نقلاً عن: موقع وقفنا، الأحد 7 صفر الخير 1428هـ الموافق 2007/2/25، انظر:
http://www.waqfuna.com/book.php?subaction=showfull&id=1172395883&archive=&start_&from=&ucat=4

[4] انظر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي والإسلامي** (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، 1983)، ص 94 وما بعدها، وانظر الجدول الكامل لكل المؤسسات التعليمية الوقفية في القدس، ص 107-111.

[5] زبيدة عطا، **عروبة القدس**، ص 31.

[6] **المرجع نفسه**، ص 81، 85.

[7] **المرجع نفسه**، ص 23، 141.

[8] ناصر خسرو هو رحالة وشاعر وفيلسوف فارسي اعتنق المذهب الشيعي وعمل داعياً له، له كتاب الأسفار "السفرنامة" الذي دون فيه أخبار سفره في أرجاء العالم، وامتاز بوصف دقيق لبيت المقدس.

[9] زبيدة عطا، **عروبة القدس**، ص 142.

[10] المنظمة العربية للتربية، **ندوة مؤسسة الأوقاف**، ص 97.

[11] نقلاً عن: زبيدة عطا، **عروبة القدس**، ص 42 وما بعدها.

[12] المنظمة العربية للتربية، **ندوة مؤسسة الأوقاف**، ص 96.

[13] انظر: أحمد المرعشلي وأنيس الصايغ وآخرون، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الأول، ج 1، ص 177؛ وزياد عبد العزيز المدني، **الأوقاف في القدس وجوارها في القرن التاسع عشر الميلادي: 1800/1918م** (عمّان: د.ن، 2004)، ص 12، قارن مع:

Doris Behrens-Abouseif, *Egypt's Adjustment to Ottoman Rule: Institutions, Waqf and Architecture in Cairo* (New York: E.J.Brill, 1994), p. 49.

[14] انظر بتوسع بحثنا: سامي الصلاحات، "المال الوقفي بين العلماء والسلاطين،" **مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية**، الإمارات، السنة العاشرة، العدد 23، 2002.

[15] انظر: عبلة المهتدي، **أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني** (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص 55 وما بعدها.

[16] Gabriel Baer, *Studies In The Social History Of Modern Egypt* (Chicago: The University of Chicago Press, 1969), p. 80.

[17] انظر: عبلة المهتدي، **أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني**، ص 33.

[18] خصوصاً الرصيف الذي يؤدي إلى حائط البراق (الموقع المرتقب للسفارة الأمريكية في القدس هو وقف الخليلي الذي صادرته "إسرائيل" سنة 1948، ويعود أصله إلى الشيخ محمد بن الشيخ محمد الخليلي).

[19] انظر: عبلة المهتدي، **أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني**، ص 63.

[20] انظر: **المرجع نفسه**، ص 67.

[21] انظر: **المرجع نفسه**، ص 73.

[22] انظر: **المرجع نفسه**، ص 110.

[23] نقلاً عن: زياد المدني، **الأوقاف في القدس وجوارها**، ص 15.

[24] نقلاً عن: **المرجع نفسه**، ص 21.

[25] انظر بتوسع: جمعية الأقصى لرعاية المقدسات والأوقاف الإسلامية، **مشروع الأوقاف الإسلامية داخل الخط الأخضر، مسح عام لأملاك الأوقاف، المساجد المقامات والمقابر الإسلامية في منطقة جنوب فلسطين، داخل الخط الأخضر، الأوقاف الإسلامية تحت الاحتلال 1948-1985م**، سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المحتل **(عمّان: دار ابن رشد للتوزيع، 1987)**، ص 5؛ وفتحي فوراني، **وثيقة دفاعاً عن الجذور** (عمّان: دار الجليل للنشر، 1985)، ص 16؛ وفائق نجيب الحسيني، **الوقف الإسلامي في فلسطين** (د.م: 1938)، ص 28؛ ومايكل دمبر، **سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين 1948-1988**، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الإسلامية، 1992)، ص 25؛ ومحمود الصمادي، "الأوقاف الإسلامية في فلسطين،" مجلة **الفيصل**، الرياض، العدد 232، 1996، ص 36؛ ومحسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (ماليزيا: دار الفجر، 2003)، ص 80، 713؛ وفتحي فوراني، "الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل،" نقلاً عن موقع باقون، انظر: http://www.baqoon.com/w6/w6.htm؛ وإبراهيم عبد الكريم، "الاستهداف الصهيوني للأوقاف في فلسطين منذ عام 1948م،" مجلة **أوقاف**، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، السنة 5، العدد 9، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، ص 159؛ وعكرمة صبري، "أوضاع المقدسات الإسلامية والمسيحية في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين،" نقلاً عن:
http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/Mokadassate/p4.php

[26] نقلاً عن: زبيدة عطا، **عروبة القدس**، ص 56.

[27] انظر: عبلة المهتدي، **أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني**، ص 42.

[28] Gabriel Baer, *Studies In The Social History Of Modern Egypt*, p. 91.

[29] عبد السلام العبادي، "إدارة الأوقاف الإسلامية في المجتمع المعاصر في الأردن وفلسطين،" في **أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم** (لندن: 1996).

[30] انظر: عبلة المهتدي، **أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني**، ص 43.

[31] انظر: النشرة الإحصائية للأعوام 1989، 1993، 1998 الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية (الأردن: 1999)؛ ومحمد مرسي، "الاغتصاب الصهيوني للأوقاف الإسلامية في القدس الشريف،" مجلة **الحرس الوطني**، الرياض، العدد 288، 2006/4/1، نقلاً عن:
http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=188588

[32] تقع مقبرة مأمن الله؛ والتي يسمّيها البعض ماملا؛ بمعنى ماء من الله أو بركة من الله، غربي مدينة القدس القديمة وعلى بعد كيلومترين من باب الخليل، وهي من أكبر المقابر الإسلامية في بيت المقدس، وتقدر مساحتها بـ 200 دونم، وعليها بناية أوقاف مبنيّة على جزء من أرض وقفها، واستصدر بها وثيقة تسجيل أراضي كوشان طابو ضمن أراضي الوقف الإسلاميّ. وذكر صاحب المفصّل في تاريخ القدس عارف عارف أنّ مقبرة مأمن الله أو ماملا وإنْ اختُلف في مصدر اسمها، فإنّها بلا مراء أقدم مقابر القدس عهداً وأوسعها حجماً، وأكثرها شهرةً، ولقد ساير تاريخَها تاريخ المدينة، وذُكِر معه مراراً، ففي هذا المكان دُفِن عددٌ كبير من الصحابة والمجاهدين أثناء الفتح الإسلامي سنة 636 للميلاد، وفيه عسكر صلاح الدين يوم جاء ليستردّ القدس من الصليبيين سنة 1187 للميلاد. وقد تكلم أكثر من واحد أنّ مقبرة مأمن الله تحتضن في ثرى جنباتها رفات الصحابة أمثال عبادة بن صامت، وقد ذكر المقبرة النابلسيّ في رحلته، فقال: "إنها بظاهر القدس من جهة الغرب، أكبر مقابر البلد، وفيها خلقٌ كثير من الأكابر والأعيان والشهداء والصالحين، وفيها عددٌ كبير من الصحابة والتابعين". ورجّح بعضهم أنّ تاريخ الدفن الإسلامي فيها يعود إلى ما قبل الصليبيين، وعندما احتلّ الصليبيون القدس وارتكبوا فيها مجزرة بشعة حيث قدّر عدد الشهداء في هذه المجزرة من الرجال والنساء والأطفال بـ 70 ألف شهيد، أمر الصليبيون من بقِي من المسلمين بدفن الشهداء في مقبرة مأمن الله، وقد وجدوا بها مقابر وأنفاق، فوضعوا جماجم الشهداء فيها، وقيل إنّ نفقاً ما يزال تحت الأرض في الوسط الغربي من المقبرة كلّه مليء بالجماجم وأنّ قطره نحو خمسة أمتار وله امتدادٌ يصل إلى أكثر من مئة متر. أحيطت المقبرة في أواخر العهد العثمانيّ بسور سنة 1318هـ/1902م، واستمرّ المسلمون في دفن موتاهم حتى سنة 1927 حيث أصدر المجلس الإسلامي الأعلى حظراً على دفن الموتى فيها بسبب اكتظاظها واقتراب العمران إليها. انظر: تقرير إخباري عن مقبرة مأمن الله في القدس، الأربعاء 2007/10/24، نقلاً عن موقع إسلام أون لاين، انظر:
http://www.islamonline.net/Arabic/index.shtml

[33] انظر بتوسع: عبد الهادي التازي، **أوقاف المغاربة في القدس: وثيقة تاريخية سياسية قانونية** (المغرب: مطبعة الفضالة، 1401هـ)، ص 15.

[34] انظر بتوسع: محمد إبراهيم ناصر الدين، **تحليل الإيرادات المالية لدائرة أوقاف القدس** (نابلس: دار الفاروق للثقافة والنشر، 2000)، ص 21.

[35] الحكر: عقد إجارة يقصد به استبقاء الأرض الموقوفة مقررة للبناء أو الغرس، أو لأحدهما لقاء أجرة معجلة وأخرى مؤجلة.

[36] نقلاً عن: محمد إبراهيم ناصر الدين، **تحليل الإيرادات المالية**، ص 49.

[37] نقلاً عن: **المرجع نفسه**، ص 59.

[38] نقلاً عن: **المرجع نفسه**، ص 63.

[39] بتصرف شديد: **المرجع نفسه**.

Studies on the Cultural Heritage of Jerusalem

هذا الكتاب

يعدّ هذا الكتاب أحد أبرز إصدارات الحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية سنة 2009 . وهو كتاب علمي متخصص شارك في إعداده نخبة من أبرز المتخصصين والمهتمين بالتراث الثقافي للقدس.

يسلط الكتاب الضوء على مدينة القدس بهويتها المعمارية، وأوقافها وممتلكاتها الإسلامية والمسيحية، ومكتباتها ومؤسساتها التعليمية، والدور الحضاري لعدد من أبرز علمائها، وموقعها في الموسوعات العالمية، ويدرس الكتاب دور العثمانيين في الحفاظ على التراث الثقافي للمدينة، وموقف المعاهدات والقرارات الدولية من هذا التراث. ويوضح الكتاب ما تتعرض له المدينة تحت الاحتلال الإسرائيلي من معاناة ومن إجراءات تهويد، كما يعرض للأدوار المأمولة لحماية التراث الثقافي للقدس من العالمين العربي والإسلامي ومن العلماء والأكاديميين ومن مؤسسات المجتمع المدني.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net